جهود الدكتور إبراهيم السامرائيّ في البحث اللغوي المقارن

د. مصطفى طالب خليف
الجامعة العراقية
كلية العلوم الإسلامية / قسم اللّغة العربيّة

Efforts of Dr. Ibrahim Al-Samarrai in Comparative Linguistic Research

Dr. Mustafa Talib Khalaif
Iraqi University - College of Islamic Sciences
Mustafaaltalib7787@gmail.com

ملخص البحث

يتناولُ البحثُ جُهُودَ الدكتور إبراهيم السَّامرائيّ (رَحِمَهُ اللهُ) في دراسة الظواهر اللّغويّة من خلال البحثُ المُقارن بينَ اللّغات السّاميّة، والاطّلاعُ على ظواهرِها اللّغويّة. وما استقرَّ فيها من استعمالٍ لُغويٍّ، والإفادةُ منهُ في تقديمِ تفسيراتٍ لظواهرَ لُغويّةٍ مُتعدّدةٍ في لُغتِنا العربيّة، وبيانُ ما تشتركُ فيه هذه اللّغات أو ما يحصلُ فيها من استعمالٍ مُماثلٍ، أو أداءٍ مُقابلٍ للأَدَاءِ اللُّغويّ في العربيّة، كالتّوظيفِ الصّوتيّ الّذي يَحصلُ في صَوتَي الميمِ والنون نتيجةَ تقاربِهما نُطقًا ووظيفةً. والتّنوينُ الّذي يُفسَّرُ بوصْفِهِ أداءً مُقابِلًا للتّمييم في بقيّةِ اللّغات السّاميّة؛ لأنّ المَيمَ يؤدّي في اللّغات السّاميّة ما يُؤدّيه النّونُ في العربيّة، فإذا صَحَّ أنْ يكونَ في العربيّة تنوينٌ فقد صحَّ أنْ يكونَ تمييمٌ في غيرِ العربيّة. والبحثُ اللُّغويّ المُقارِن الّذي يُفسّرُ لنا ظاهرتي؛ المثنى والجمع، وقِدَمَ أصولِهما الأولى في اللّغاتِ السّاميّة. ودراسةُ الفعلِ في العربيّة في ضوءِ ما جاءَ مِن أفعالٍ في السَّاميّات وطريقةِ تعامُلِ اللّغات السّاميّة مع الفَعلِ وأزمنتِهِ. فضلًا عن كشفِ بعضِ الصّيغِ المُستعمَلةِ في العربيّة إلى أُصولِها المُقترَضَةِ منها كصيغةِ (فاعول) السّريانيّةِ.

كلمات مفتاحية: اللّغات السّاميّة، المقارن، السامرائيّ، العبريّة، التنوين، الفعل.

Abstract

This research examines the efforts of Dr. Ibrahim Al-Samarrai (may God have mercy on him) in studying linguistic phenomena through comparative research among Semitic languages, as well as his insights into their linguistic features. It explores the established linguistic usage within these languages and how these can contribute to providing explanations for various linguistic phenomena in our Arabic language. The research highlights the commonalities between these languages, or the similar linguistic usages that occur within them, especially in the context of phonetic function. For instance, the interaction between the sounds of “m” and “n” due to their closeness in both pronunciation and function, or the concept of “tanween” being interpreted as a counterpart to “tamim” (a form

of emphasis or definiteness) in other Semitic languages. The study also addresses the linguistic research that explains the phenomena of the dual and plural, exploring their ancient origins in other Semitic languages. Furthermore, it investigates the verb system in Arabic in light of the verbs used in Semitic languages, and how these languages handle verbs and their tenses. In addition, it reveals some forms used in Arabic that trace back to their borrowed roots, such as the Syriac form (fa'ool).

Keywords: Semitic languages، Comparative، Al-Samarrai، Hebrew language، Tanween،verb.

مقدمة

هذا بحثٌ في فقهِ العربيّة حاولَ البَاحِثُ أنْ يقفَ فيه على جُهُودِ عَالِمٍ قلّما نَجِدُ مثيلَهُ عِلماً وتأليفاً في اللّغة وعلومِها، وهو الدّكتورُ إبراهيمُ السامرائيّ (رحمَهُ اللهُ) في بحثِهِ الظّواهرَ اللّغويّةَ، بالاطّلاع والمُوازنةِ بينَ اللّغات السّاميّة الّتي أفادَ منها في تقديمِ تفسيراتٍ لظواهرَ لغويةٍ مُتعدّدةٍ في لغتِنا العربيّة، ولا سيما في كتابِهِ النّافعِ (فقهُ اللّغة المُقارِنُ) الّذي بثَّ فيه أكثرَ جهودِهِ في الدّراساتِ المُقارِنَةِ.

إنّ البحثَ المُقارِن يقفُ بالباحثِ على جَوهرِ الاستعمال اللّغويّ وموطنِهِ، ويُفسّرُ له كثيرًا من عِللِ اللّغة الّتي يهتدي إليها بوساطَةِ لُغةٍ أُخرى أُختٍ لها، لولاها لَمَا أُهتدِيَ إلى تفسيرِها، قالَ الدكتور إبراهيم السامرائيّ:((فالعلمُ بالسَّاميّات وَسيلةٌ مُفيدةٌ لِفهمِ العربيّة، ولا يمكنُ فَهمُ الصّفاتِ الّتي تميّز العربيّة عن غيرِها منَ اللّغات إلّا بالرّجوعِ إلى تلكَ اللّغات الّتي تتّصِلُ بالعربيّة اتصالَ النّسبِ))[١]. وإنّ المَنهجَ المُقارن جزءٌ من المنهجِ التّأريخيّ الّذي يُقارنُ بين لُغتينِ في أرومةٍ لغويةٍ واحدةٍ، أو هو بحثُ الظّاهرة اللّغويّة في أكثرِ من لُغةٍ تنتمي إلى أصلٍ واحدٍ[٢]؛ لـ ((يوازنَ بين اللّغات بقصدِ التأصيلِ والوقوفِ على جوانب التّطورِ))[٣]. وتبعًا لذلكَ فالفصيلةُ السّاميّة إنَّما هي فصيلةٌ لُغويَّةٌ تضمُّ مجموعةً من اللّغات الّتي تشتركُ فيما بينَها بخصائصَ تجعلُها ذاتَ سمةٍ مُشتركةٍ ومميّزةٍ لها عن سِواهَا.

وفي بحثنا هذا تبيانٌ واصِفٌ لجُهودِ الدكتور السامرائيّ في البَحثِ المُقارنِ مع المُفاتشةِ العلميّةِ الدّقيقةِ، وعرضٌ لجهودِهِ بأسلوبِ البحثِ العلميّ، مُعتمدينَ الدّقةَ مركباً، والأمانة سبيلاً في إظهارِ إرثِ هذا الرّجُلِ الزّاخرِ الّذي ما انفكَّ يرفدُ المكتبةَ العربيّة بعلومٍ شتّى. وقد جاءَ البّحثُ مُحاولًا استجلاءَ فِكرتِهِ، وإبرازَ قُدرتِهِ فيما قدّمَهُ من مُقارَناتٍ. وقد انتخبَ الباحثُ لهذا البحثِ ستَّ مسائلَ تتعلّقُ بالظّاهرةِ اللّغويّة عُمومًا تَبدأُ ببعضِ الأصواتِ والصّيغِ وتنتهي ببحثِ الفعلِ في العربيّة واللّغاتِ السّاميّة، قد صَيَّرتْ منهجيةَ البحثِ تنتظمُ بمُقدّمةٍ وستِّ مطالبَ وخاتمةٍ؛ تناولَ المَطلبُ

الأولُ وصفٌ لصوتي النونِ والميم في الاستعمال نطقًا ووظيفةً. وتناولَ المطلبُ الثاني التنوينَ والتمييمَ في البحثِ المقارنِ. أمّا المطلبُ الثّالثُ فتناولَ المُثنّى في البحثِ المُقارنِ. وجاءَ المطلبُ الرابعُ ببيانِ الجمعِ في البحثِ المُقارنِ. وكانَ المطلبُ الخامسُ يقفُ على جهودِ السامرائيّ في بيانِ صيغةِ (فاعول) بينَ العربيّة والسّريانيّةِ. أمّا المَطلبُ السادسُ فكانَ بحثًا في حقيقةِ الفعلِ في العربيّة واللّغات السّاميّة.

إنَّ هذا البحثَ وإنْ اقتصرَ على بعضِ الظّواهرِ اللّغويّة السّاميّةِ الّتي بحثَ فيها الدكتور السامرائيّ وأجرى مقارناتِه فيها، إلّا أنّه لا يَعدِمُ جهودَ الدكتور السامرائيّ المقارنةَ ببقيّةِ الظّواهرِ اللّغويّة الّتي تناولَها، مثلَ ظاهرةِ التّعريف والتّنكيرِ، وظاهرةِ الإعرابِ، وظاهرةِ التّأنيثِ والتّذكيرِ، وغيرِ ذلكَ ممّا تُعدُّ ظواهرَ ساميّةِ مُشتركةٍ، وإنّما يُرجئُ البَاحثُ البحثَ فيها لأهميتِها في بحثٍ مُستقلٍّ يَحرُصُ فيه على رَفدِ اللّغة العربيّة بالتّفسيراتِ اللّغويّة المُقارَنةِ ممّا بذلَهُ الدكتورُ إبراهيمُ السامرائيّ رحمَهُ اللهُ.

المَطلبُ الأوَّلُ

صوتا النّونِ والمِيمِ في الاستعمال السّاميّ

لا شكّ في أنّ هذينِ الصّوتين من أصواتِ اللّغاتِ السّاميّةِ، وقد شاعَ استعمالُهما في سائرِ اللّغات، وهما صوتانِ يختلفان في المَخرج؛ فالميمُ صوتٌ شفويٌّ يحدثُ عند غلق الشّفتين غلقًا تامًّا ومرور الهواء من التّجويف الأنفي. والنّونُ صوتٌ لغويّ يخرجُ من الفم والأنف(٤). ويتشابهانِ في صفةِ الجَهرِ؛ فالصّوتانِ مجهورانِ، ويتشابهان أيضًا في كونِهما من الحروف المتوسطة(٥).

ولستُ بصددِ البحث الصوتيّ لهذين الصوتين بقدرِ البحثِ في استعمال هذين الصوتين، ودلالةِ كلٍّ منهما، فالميمُ تخرجُ عند نطقِها من الأنف والفم، وكذا الحال في خروج النون، محدثةً غنَّةً، وهذا يجعلُ ما بينَ الصوتينِ صلةَ ترابطٍ تُفضي إلى تقاربِهما وتعاقُبِهما في الاستعمال(٦).

ولو نظرنا في الأكديّة لوجدنا صوتَ الميم يتحوَّلُ إلى نون إذا جاء بعده راء أو دال أو شين، وفي العربيّة يتحوّلُ أيضًا إلى نون إذا تُلي بميم، من باب المُخالفةِ نحو: ممطر، ومنطر، وإذا تُلي أو سُبق بدالٍ نحو: دمدم ودندن، ويتحوّلُ الميم المتطرّف في اللّغة السّاميّة إلى نون في عربيتنا. ويحدثُ هذا التّحوُلُ في اللّغة العربيّة أيضًا في لغة بني تميمٍ، نحو: الأيم، والأين. فالأيمُ: لغةُ أهلِ الحجاز، والأين: لغةُ تميم(٧). ومن أمثلة هذا التّعاقب في العربيّة ورودُ كثيرٍ من المُفردات، مثل: أجنّ الماء وأجمّ؛ إذا تغيّر، وتهم وتهن؛ إذا نام، وجرن وجرم، وهو الجسم، والحراسين والحراسيم، وهي السّنون المُقطّعات، والحزم والحزن؛ وهو الغليظ من الأرض(٨). وغير ذلك كثيرٌ

من الأمثلةِ الّتي في بطونِ المُعجماتِ، ممّا يدلُّ على تعاورِ هذين الحرفينِ على الكلمة. ويحصلُ هذا التّعاقُبُ لِما لهذين الصّوتين من سهولةٍ. أو لما بينهما من تقارُبٍ في النّطق، وتقارُبٍ في كيفية النّطق، أو لعلّ الخطأَ في السّمعِ هو الّذي يؤدّي إلى تعاقبِ هذين الصّوتين على المُفردة، وهو ممّا يُستبعَدُ أنْ يطّردَ على كلّ الاستعمالاتِ، بخلاف غيرها من اللّغاتِ. فاللّغة الأكديّة استعملتِ الميمَ بدلًا من النّون في نظامِها الصوتيّ، وكذلك العربيّة الجنوبيّة وغيرهن من اللّغات السّاميّة الّتي شاركتِ العربيّة في المُعاقَبَةِ والإبدالِ بين أصواتِها المُتقاربةِ[٩].

وهذانِ الصّوتانِ المُتلازمان المتشابهانِ من أكثرِ الأصواتِ في اللّغات السّاميّة حظاً في الاستعمال، وقد تنبّه إليه الدكتور إبراهيم السامرائيّ (رحمه الله) وتتبّعَ طريقةَ تعامُلِ اللّغةِ معهما. فوجدَ استعمالَ النّون في عربيتنا يطّردُ كثيراً بسبب طبيعتِهِ الّتي تتماشى مع العربيّة، ممّا يمكنُ القولُ: إنَّ ((النونَ من الأصواتِ السّهلةِ الّتي اطمأنتِ العربيّة إلى السكوتِ عليها، والانقطاعِ عن الصوتِ عندها))[١٠]، وهذا ما ذهبَ إليه أحدُ المحدثين بقوله:((إنَّ التنوين قطعٌ للمدّ المتمثّل بالحركاتِ))[١١].

وكانتِ الكلماتُ العربيّة منوّنةً مُنصرِفةً، وطائفةً منها لم تقبلِ التنوين[١٢]. وعندما بحثَ الدكتور السامرائيّ في أخواتِ العربيّة من السّاميّات لم يجدْ لهذا الصوتِ المكانةَ الّتي حظيَ بها في العربيّة، بل وجدَ صوتاً آخرَ مشابهًا للنون يؤدّي ما يُؤدّيه النّونُ في لغتنا؛ وهو صوتُ الميم، فكان له أكثرُ من دلالةٍ في كثيرٍ من اللّغات السّاميّة، وسنُرجِئ الحديثَ عن الميمِ وقيمتِهِ في اللّغات السّاميّة بُعيد الحديثِ عن استعمالاتِ العربيّة للنونِ.

يرى الدكتور السامرائيّ أنَّ من عنايةِ العربيّة بصوتِ النّونِ كان أكثرُ الكلماتِ فيها منوناً مُنصرفاً، وطائفةٌ قليلةٌ فيها لم تقبلِ التّنوينَ، وهو ما جعلَ النّحويين يلتمسونَ للكلمة الّتي لا تقبلُ التّنوين عِلَلاً تمنع الاسم من النّونِ إنْ لم تكن علتينِ فَعلّةٌ تقومُ مقامَ عِلّتين. ولكَثرةِ دخولِ هذه النونِ على الكلماتِ جعلَهم يقسّمونَها – بحسب ما تدلُّ عليه – على أنواعٍ؛ من تمكينٍ وعوضٍ ومقابلةٍ وغيرها[١٣].

ومن عنايتها أيضا بهذا الصّوت أدخلته على جمعِ المذكر السالم والمثنى، وثبتتْ في الكتابة والنون في هذينِ لا تختلفُ عن التنوينِ الّذي يدخل على الاسم[١٤]. ومن اهتمامها أيضاً أنها ألحقته بالأفعال المضارعة في حالة توكيدِها. وقد استعملته أيضا في جمع (الّذي) فقيل: (الّذين) وسمع (الذون) على لغة هذيل وعُقيل، وعندَ تتبَع أصلِ هذا اللّفظ نجد أنَّ أصلَها (اللذ) بسكون الذال، وربّما كان الذال وحدَه هو الاسم الموصول – كما يقولُ به الكوفيون. وهذا يَقرُبُ

منه ما وُجدَ في اللّغة السريانية؛ إذ إنَّ الدالَ المهملة هي اسم موصول عندهم. وهاك دليلًا آخرَ؛ وهو ما بقيَ في اللسان الدارجِ في أقطار المغرب ممّا يؤيد أصالة اسم الموصول؛ وهو قولهم: الكتاب ديالي، أي: الّذي لي. وهذا يدلُّ على أنّ الذال مُدّت تسهيلاً للوصول والنّطق، ثُمَّ زيدتْ الياءُ للمدّ زيادةً لازمةً، وقد قَرَأَ ابنُ مالك (صراط ذين أنعمتَ عليهم))، بغير ألف ولام. وقد جاء في القُرآنِ قولُهُ تعالى:﴿ وَخُضْتُمْ كَالّذي خَاضُوا﴾[سورة التوبة، من الآية٦٩][١٥]. من غير نون، فمن كلِّ ذلكَ نتوصّلُ إلى أنّ النّون حرفٌ مستحبٌّ يدخلُ على الكلمات؛ لأنَّه من الأصواتِ السهلةِ الخفيفةِ الّتي يحسنُ السكوت عليها .

ومن اهتمامِ العربيّة بهذا الصّوت أنها ألحقتهُ بأسماء معروفةٍ لتجعلَ معانيها مختصة مقيدة بنوعٍ من المعنى لا ينصرفُ إلى غيرِهِ ممّا هو قريبٌ منه، من ذلكَ قولهم للطفيليّ: ضيفن، وللمرتعش: رعشن، وكذلك قولُهم في الفصيح من العربيّة (هِرشِن) فضلاً، عن كَثرة إلحاقِ النون للمُفرداتِ في الاستعمال العاميّ الدّارج في جنوب العراق، مثل عبارات (أروحن، أشوفن، أمرن، أمدن)[١٦]، حتّى قال السامرائيّ:((وعندي الّذي يضيفُ النونَ في هذه الأمورِ في لغتهِ السّائرة الدّارجةِ كالّذي أضافَها إلى رعش وضيف))[١٧].

هذا ما يمكنُ قوله في هذا الموضوع بخصوصِ استعمالات العربيّة لصوت النّون. أمَّا لو نظرنا إلى استعمال اللّغات السّاميّة لوجدناها تُعطي صوتَ الميم العنايةَ نفسَها تلكَ الّتي أعطتها العربيّة لصوتِ النّونِ؛ ((لأنّ الميمَ يؤدّي في غير العربيّة من اللّغات السّاميّة ما يُؤدّيه النّونُ في العربيّة، وذلكَ من أمرِ التنوينِ، فإذا صحَّ أنْ يكونَ في العربيّة تنوينٌ فقد صحَّ أنْ يكونَ تمييمٌ في غيرِ العربيّة))[١٨]. وذلكَ من خلال استعمالاتِ هذا الصّوتِ في تلكَ اللّغات. ومن الأمثلة الّتي تدلّ على ذلكَ أوّلُ ما نلحظُهُ في تلكَ اللّغات، هو تلكَ الزيادةِ الّتي عُرفَتْ بـ (التمييم) المُقابل للتنوين؛ وهو زيادةُ ميمٍ على الصيغ[١٩]، وهو ما سنبحثُهُ في مطلبِ التنوين من هذا البحث. وقد جاء في اللّغة العبريّة (מַיִם נמיר menimrim)، أي: ماء نمير، ويترجح فيها أن تكون الميمُ بدلًا منَ التنوين، أو أنّها علامةُ جمع. واختارتِ الأكديّة ظاهرة التمييم في نحو(kasum)، أي: كأس. وفي العبريّة: (לילה yomam)، بمعنى: نهارا، والميم الثانية هي بقايا التمييم[٢٠]. إذ إنّ جمعَ التصحيحِ في العربيّة يكونُ بواو ونون أو ياء ونون، ويقابلُ هذا الجمعَ في اللّغة العبريّة ياء وميم، فكلمة سنة (شانا שנה shana) تجمع على (شانيم שנים shanim)؛ فالميم هنا كالنون[٢١]. وكذلك في نحوِ ما جاء في العبريّة وغيرها من جمع، وما يلحق به من ميم. من نحو (עשרים esrim)، بمعنى: عشرين. ولم توجد زيادتها في الأكديّة، بل وجدت فيها العبارة (esra). أما في

العربيّة الجنوبيّة فقد وجدوا (sry>) بغير نونٍ، وفي الجنوبيّة (esra>) بغير نون أيضًا، وفي السريانيّة (حمعنم esrin) بالنون، وفي النبطيّة (sryn >)، وفي العربيّة الجنوبيّة (bdlm) بمعنى: بذل، بزيادة الميمِ في آخرِ الكلمة الّتي يترجّح أن تكونَ من التمييم[٢٢].

ولَحقتِ الميمُ الاسمَ المثنى في اللّغة العبريّة كما لحقتْه النونُ في العربيّة، وإن لم يكن شائعاً شيوعه في العربيّة[٢٣]. ومن أمثلة ذلكَ ما وُجِدَ في اللّغة الجنوبيّة من مثل (inTim) بمعنى: أُنثى، ومن أمثلةِ ذلكَ في اللّغة الأكديّة ما جاء في مسلّة حمورابي من أمثلةٍ تمثلُ حركاتِ الإعراب المختلفة، فمثال حالة الرفع في تلك اللّغة (summatamkarum) بمعنى: إذا تاجر، و(summa awilum)، بمعنى: إذا رجل، ومثال: حالة الجر (summaassat awilim) بمعنى: إذا أنثى رجل، ومثالُهُ في حالة النصب (summa awilumn naqidam)، بمعنى: إذا رجل استأجر راعيا. فالميم في آخر المفعول المنصوب (naqidam) زائدة. كذلك الأمر فيما وُجِدَ في كلمة (فم) (Fam) من زيادةِ الميم على أصلها، وهذا ما يبيّنُهُ الاستعمالُ العربيّ في حالة الرفع لـ (فوه)، والنصب لـ(فاه)، والجر لـ (فيه)[٢٤].

فمِن هذه الأمثلةِ ندركُ أهميّةَ صوتي النونِ والميم في الاستعمال السّاميّ والعربيّ، وندرك أنّ الميم تؤدّي وظيفةَ النون في اللّهجات الجنوبيّة وفي الاستعمال المُعاصر، ألا ترى إلى قول اللّبنانيين في كلمة كتابكم: كتابكن[٢٥]. وهو امتدادٌ للتداخلِ الحاصل في اللّغات السّاميّة الّتي تمتدُّ إلى الاستعمال اللّهجي المُعاصرِ.

المَطْلَبُ الثاني

التّنوينُ والتمييمُ في البحثِ المُقارِنِ

إنَّ التنوينَ – كما معلوم – من خواصّ الأسماء، وقد حدَّه بعضُ العلماء بأنَّه نُونٌ سَاكِنةٌ تَلْحَقُ الاسمَ زيادةً لمعنًى هو التّمكينُ أو التّمامُ أو الانفصالُ أو التنكيرُ أو المُقابلةُ أو العوضُ[٢٦]. فوظيفةُ التّنوينِ، وفائدةُ وجودِهِ في الكلام العربيّ تتمثَّل في كونِهِ تصويتًا يقعُ في آخر الاسم المنصرفِ، ويُعبّرُ عنه بنونٍ ساكنةٍ تلحقُ الآخرَ لفظًا لا خطًا لغيرِ توكيدٍ، تكمنُ فائدتُهُ من حيثُ المعنى في أنهُ علامةُ قوّةٍ للكلمة، إذ يجعلُ الأسماءَ المُعربة أقوى درجةً في الاسميّة، ومن حيثُ اللّفظُ يُعطي الكلمةَ خفّةً تمنحُ الكَلمةَ إيقاعًا وموسيقى.

على أنّ غيرَ واحد من العلماءِ قد أعطى التنوينَ وظيفةً أخرى، وهي دلالتُهُ على التنكيرِ، فقد قرَّر ابن جني(ت: ٣٩٣ هـ) من القدماءِ ذلكَ، إذ قال:((فإذا ترادفَ الضّدانُ في شيءٍ منها كان الحكمُ منهما للطارئ، فأزالَ الأوّل؛ وذلك كـ لام التعريف إذا دخلت على المنوّنِ حُذف لها

تنوينه ... وذلكَ أنّ اللّام للتعريف والتنوين من دلائلِ التنكير. فلّما ترادفَا على الكلمة تَضَادّا فكان الحكم لطارئهما؛ وهو اللّام))[٢٧]. وكانَ الأستاذُ إبراهيم مصطفى وغيرُه من المحدثينَ الّذين يذهبونَ المذهبَ الّذي يرى أنّ التنوين علامةً للتنكيرِ؛ فالأسماءُ الّتي تنوّنُ فيها جانب من التنكيرِ، والّتي تُحرمُ التنوينَ معارف[٢٨]. على أنّ المنوّن في الكلام هو الغالبُ في العربيّة، هذا مذهب المحققّين، إذ الأصلُ في الاسم الصّرفُ، أمّا غيرُ المنوّن فهو القليل المعروف في كتب النّحو[٢٩].

ولعلَّ من لُطفِ الحديثِ ما نجدُهُ عندَ المستشرق الألماني برجشتراسر الّذي يعتقدُ أنّه كان – في الأصلِ – علامةً للتعريفِ؛ لأنّ أصلَهُ التمييمُ الّذي فيه آثارٌ من معنى التعريف في الأكديّة العتيقة. قال:((وحقيقةُ الأمر أنّ التنوين إنْ كانَ علامةَ التنكير ... فربّما كان في الأصل علامة للتعريف...أنّه من الممكنِ أنْ يكونَ التنوين قد كانَ في الأصل أداة التعريف، ثم ضعُفَ معناه المعرّف فقام مقامه الألف واللام، فصار التّنوينُ علامةَ التنكير، فإذا كان الأمر كذلك فهمنا سببَ وجودِ التنوين في كثير من الأعلام القديمة، نحو: عمرو، وزيد، ونفهمُ أيضا انعدامَهُ في بعضِها، نحو: عمر، وطلحة، وهند، فإنَّ العَلَمَ مُعرّفٌ في نفسِهِ لا يحتاجُ إلى علامة للتعريفِ، وإنْ أمكنَ أنْ تلحقَ به ... ولو كان التّنوينُ علامةً للتّنكير في الأصلِ لكانَ إلحاقُهُ ببعضِ الأعلامِ صعْبَ الفهمِ جدًّا فما قلنا بما يبينُ سببَ عدم التّنوين في الأسماءِ غيرِ المنصرفةِ بعض التّبيين، وإن لم يوفّقنا إلى معرفةِ سببِ تطابُقِ الجرّ والنّصبِ فيها، وهذه المسألةُ أصعبُ مِن تلكَ))[٣٠]. وإنّما سِقْتُ نصَّ المؤلّفِ بكاملِهِ حتّى تتوضّحَ فكرتُهُ الفلسفيَّةُ جيّدًا، فهو يرى أنّ البحثَ المُقارِنَ يُجلي لنا هذه الظّاهرة، ويبينُ لنا حقيقةَ التّنوين ووظيفتَهُ في اللّغةِ، من خلالِ النّظرِ في وُجُودِهِ وعملِهِ في اللّغات السّاميّة؛ لأنَّ من يَبحثُ في اللّغات السّاميّة سيجدُ شيئًا يُماثِلُ كلَّ المُماثلَةِ التنوينَ في العربيّة.

وقد أوضحَ الدكتور إبراهيم السامرائيّ في بحثِهِ المُقارِنِ هذهِ الظّاهرةَ وكشفَ النّقابَ عنها، فقد وجدَ أنَّ ظاهرةَ التّنوينِ تشتركُ اللّغات السّاميّة فيها، بيدَ أنّ تلك اللّغات فيها ما اصطُلح عليه بـ "التمييم" الّذي يُقابِلُ التّنوينّ في العربيّة. ففي اللّغة الأكديّة العتيقةِ في نصوصِ حمورابي وُجدَ التمييمِ مُرادِفًا للتّنوينِ، غيرَ أنّه لا يَضفِي على الكلمة التنكيرَ وإنّما هو لاحقةٌ تدخلُ على الألفاظِ عمومًا. ويكونُ فيها على هيئةِ ميمٍ ساكنةٍ يُكسعُ الاسمُ بعدَها بعدَ حركتِهِ الإعرابيّةِ معرفةً كانَ أم نكرةً[٣١].

ويظهرُ لنا التّنوينُ في لغةٍ ثالثةٍ؛ وهي العربيّة الجنوبيّة (السبئية، والمعينية) وقد وقعَ فيها مزدوجُ التّنوين والتمييم مَصحوباً باختلافٍ ما، ولا توجدُ الوثائقُ الّتي يمكنُ من خلالِها تفسيرَ هذا الاختلافِ، ولعلّهُ قائمٌ على ظُهورِ مُزدوجِ التّنوينِ والتّمييمِ فيها، إلا أنَّ التّنوينَ يكادُ يكونُ علامةً

على التّعريف وحدَه؛ لأنّه لا يظهرُ إلّا مع المعرفةِ في حين أنّ التّمييمَ لم تَتحدّد دلالتُهُ النّحويّةُ فيها[٣٢]. قال اغناطيوس غويدي:((النكرةُ تلحق بآخرِها أداةُ التّنكير (m=𐎍) هو يقومُ مقامَ التّنوينِ، نحو:(𐎍𐎀𐎍 ملك)، والمَعرفةُ تلحقُ بآخرها أداةُ التّعريفِ (𐎐 = n)، وهو ما يقومُ مقامَ لام التّعريفِ، ولا يقبلُ هذهِ أداةَ التعريفِ الاسمُ المضافُ أو المتّصلُ بمُضمرٍ موافقاً للعربيّ، مثلا: 𐎐𐎀𐎍 : الملك))[٣٣].

أمّا في اللّغة الأكديّة فيمكنُ ملاحظةُ التمييم والتنوينِ فيها، ولكنّهما لا يؤدّيانِ وظيفةَ التمييزِ بينَ التعريفِ والتّنكيرِ كما هو حالُ بقيّةِ اللّغات، إلا أنّه في نهاية عهدَيْ البابليّة والآشورية القديمتين هُجِرَ التّنوينُ والتّمييمُ بعد أنْ وَقَعَ التّنوينُ في البابليّةِ بديلاً عن التّمييم في ضمائرَ مُتعدّدةٍ، مثل: يَتّن (yattun)، ويُتّن (yuttun) وغير ذلك[٣٤]. أمّا في اللّغة الشماليّة الغربيّة فقد وُجدَ التَّمييمُ في جمهرةِ الأعلام العموريّة، مثل: صدقُم (saduqum)، يبلخُم (yaplahum)، ووُجِدَ في بعضِ الكتابات المصريّةِ[٣٥].

ولم يظهر في اللّغة الأغاريتية التّنوين أو التّمييم في المُفرد، ولا في جمع المؤنث، لكنَّه ظهرتْ علاماتٌ مع الميم في المثنى، وفي جمعِ المذكّر، فوجدوا – تخمينًا – جمعَ المذكّر في حالةِ الرفع بهذهِ الصورة (طابومَ)، وفي حالّتي النّصبِ والجرّ (طابيمَ)، و(طاباتُ) للمؤنثِ رفعاً، و(طاباتِ) للمؤنث نصباً وجراً، أمّا في المثنى فـ (طابام) رفعًا، و(طابيم) في حالة النّصب للمذكر، و(طاب – تام) للمؤنث المثنى رفعًا، و(طاب – تَيم) لجمعِ المؤنثِ في حالّتي النّصب والجرّ[٣٦].

وليسَ في العبريّة تمييمٌ ولا تنوينٌ في المفرد، ووُجدتْ للتمييم آثارٌ في صيغٍ من مثل (דרום، darom) بمعنى: جنوب، و(אלוהי، hartom) بمعنى: عراف، كما وجد في أسماء الأعلام، وسلسلةِ الظّروفِ المختومةِ بالألف والميم (am) مثل: (זה נכון، omnam) بمعنى: حقا، وحنام (בחינם، hinnam) بمعنى: مجاني بلا عوض، إلا أنّ تفسير هذه المعلومات يبقى موضع شكٍّ. بخلافِ جمعِ المُذكّر والمثنى الّذي يُعدُّ التّمييم سمةً بارزةً فيها، نحو: (إيم) im، و(أيَّم) ayim، غير أنّ هذا النوعَ من التّمييم لا يتعلّقُ بالتّمييزِ بينَ المُعرّفِ والمُنكّر[٣٧].

وفي السريانيّة (الآرامية) كانتْ صِيغةُ – بشكلٍ عامٍّ – المُفردِ تخلو مِنَ التّمييم والتّنوين، وقد يُفسَّرُ مِنْ مثلِ: (إيماما imama) بمعنى: يوم، وبُما puma بمعنى: فم. على أنَّها بقايا تمييم، أمّا التنوين فيحدثُ في الجّمعِ في العلامةِ (إين in)، ولكنَّها غيرُ مُرتبطةٍ بالتّمييزِ بينَ المُعرّف والمُنكّر[٣٨].

وفي اللّغة الحبشيّةِ لا يوجدُ فيها تمييم ولا تنوين، وقلّما عُدّ العنصر (an) لجمعِ المذكر شكلًا من إشكال التنوين، وذهب بعضهم إلى وجود بقايا تمييم في الصيغ الاسميّة مثل (قستم qastam) الّتي تعني: قوس. وهذا الرأي غيرُ مقنع كما يقول موسكاتي[٣٩].

خلاصةُ القولِ إنّ التنوينَ أو التمييمَ وحدةٌ صوتيةٌ تشتركُ في أدائها جميع اللّغات السّاميّات، ووجود التنوين في العربيّة كان امتدادًا لوجودهِ في اللّغات الأخرى، وإنْ كان في اللّغات الأخرى يُؤدّى بطرقٍ وأدواتٍ مختلفة باختلاف تلك اللّغات، كما عملتِ العربيّة الجّنوبيّة على اتّخاذ (آن an) أداة للتّعريفِ في آخرِ الكلمة، وربّما كانت (هن) في العبريّة القديمةِ، وربّما كانت في اللّغة الثموديّة (ها، ha) الّتي تتصدّرُ الاسم مثل: هجمل: الجمل، وهبيت: البيت[٤٠]. وفي العربيّة تطورتْ دلالته فأصبحَ يؤدّي وظيفتُهُ المعهودة في العربيّة، وإنْ كانَ لا يُميّزُ تعريفًا أو تنكيرًا في اللّغات الأخرى، أو كانَ تصويتًا يعطي الكلمةَ خفّةً، ويمنحُها ايقاعًا وموسيقى.

المَطْلبُ الثّالِثُ

المُثنّى في البَحثِ المُقارِنِ

من المعلوم – فيما يقرّرُهُ الاستعمالُ اللّغويّ، وما أثبتته كُتب النّحو – أنّ المثنى لفظٌ يطلقُ لِيَدلَّ على اثنين أو اثنتين بصيغةٍ خاصّةٍ لهذا العدد؛ وهو تلكَ الزّيادةُ الّتي تُزاد على لفظ المفرد، وبها يتحوّل المفرد إلى اثنين. هذا فيما تعارفنا عليه في لغتنا العربيّة. لكنّ المثنى بوصفِهِ ظاهرةً لغويّة وجدتْ في اللّغة السّاميّة واليونانيّة والنسكريتيّة، ولها آثارٌ في اللّغات الجرمانيّة[٤١].

وما يهمُّنا هنا هو وقوف الدكتور إبراهيم السامرائيّ على هذه المسألة وتبيانِهِ وجُودَها في اللّغات، وتبيان صورة المثنى في كلّ لغة من اللّغات. وبما أنّ المثنى يعني اثنين، فهذا يستدعي النظر فيها كونَها من أسماء العدد، وكونها من أسماء أيّام الأسبوع (الاثنين)، وهذه الأسماء من أقدمِ الكلمات في اللّغات السّاميّة. فأمّا الاثنان الّتي هي من أسماء العدد فهي نقطة البدء في هذا الموضوع؛ كون المعنى الّذي يقتضيه هذا اللّفظ يدلّ على((وجودِ شيئينِ أو طرفينِ مُتلازمين أو غيرِ مُتلازميْن))[٤٢].

وأمّا لفظ (اثنان) فهو من الألفاظ السّاميّة العريقة الّذي كان مشتركا بين كلّ اللّغات ، وقد حافظتْ عليه عربيتنا إلى يومنا هذا، فقد كان يُطلق عليه في العبريّة بلفظ شانيم (shnayim) للمذكر، وشتايم (shtayim)، وهو في الأكديّة (شين) للمذكر، و(شتين) للمؤنث، وفي الحبشية نجد (سنوي) و(سانيت) بمعنى: اليوم الثاني من الأسبوع[٤٣]، قال برجشتراسر:((والتثنية كثيرة الاستعمال في العربيّة، اتّسع فيها حيّزها الأصليّ، فهي في اللّغة السّاميّة الأم، وكذلك في أكثر

اللّغات الّتي توجد فيها؛ كالهنديّة، والإيرانيّة، والغربيّة كانت تُشير إلى شيءٍ مع شيءٍ آخر شبيه به يرافقُهُ طبعًا، وأكثر ذلك في أعضاءِ البدن. فاليدان معناهما الأصليّ؛ اليد الواحدة مع الأخرى... فالشيئان هنا مثلان، ولم يكن ذلك ضروري، بل كان يكفي ارتباطهما ببعضِهما حقيقةً أو فكرًا دون غيرِهما، مثال: القمران، أي: القمرُ والشمسُ معًا زوجٌ... وقد سقط هذا الاستعمال، فاستعاروا العددَ المجرّدَ عن الزوجيّة، فقالوا، مثلا: يومان مع أنّه لا ارتباط لهما ببعضهما دون غيرهما، وهما اثنان من كثيرٍ))[٤٤].

ولو نظرنا إلى المثنى في شقيقاتِ العربيّة لوجدناه من الموضوعات اللّغويّة الّتي لم تبرُزْ في اللّغات السّاميّة البروز الواضح إلّا في العربيّة[٤٥]. بيد أنّ ذلكَ لا يعدمُ وجودها في بقيّة اللّغات؛ ففي السّريانيّة – مثلا – زالَ المثنى تمامًا، ولم يكن باستطاعة أحد أن يتبينَ صيغة المثنى. ويرى المطران يوسف داوود أنّ المثنى الموجود في اللّغة السّاميّة الأصليّة، والّذي حفظه العرب قد ضاعَ من اللّغة السريانيّة، فلم يبقه السريانُ إلّا في أسماء قليلةٍ جدًا تنتهي كلها بـ (يوذ ونون) قبلهما لازم قصير ، فإذا أرادوا التثنية في الاسم قرنوه بالسابقة (ܬܪܝܢ) (tren، ترين) بمعنى اثنان، أو(ܬܪܬܝܢ)، (terten، ترتين)، بمعنى اثنتان[٤٦].

واستطاعَ الدكتور السامرائيّ أن يفسّرَ هذه الرّموز المُشكّلة، قال: ((ولم نعدْ نستطيعُ أن نتبينَ صيغة المثنى إلا في خمس كلمات، هي(tren): اثنان للمذكر، و(terten) للمؤنث، و(Maten) مئتان، و(misrin)، وتعني: مصر، وهذه الكلمات بصيغة المثنى... وقد اعتاضوا عن التثنية بالعدد (ترين) و(ترتين)، وهما: اثنان واثنتان، يسبقان الاسم المجموع فيقولون مثلا:(tren Gavrin)، ويعني رجلان))[٤٧].

وأمّا المثنّى في اللّغة الحبشيّة فقد انقرضَ منها كما يُقرّرُ ذلكَ الدكتور رمضان عبد التّوّاب سوى ما بقيَ فيه من مفرداتٍ معدوداتٍ مثل؛ كلتا[٤٨]. ويستطيع الدكتور السامرائيّ أن يقدّم لنا تفسيرًا عن المثنى في تلك اللّغات؛ فيرى أنّه وُجِدَ فيها (كلأتو) للمذكر، و(كلأتي) للمؤنث، وهو ما يفسّر لنا وجود (كلا، وكلتا) العربيّتين، ممّا أُلحقَ بالمثنّى للمذكّر والمؤنّث. وهذا ما عُرفَ عند اللّغة العربيّة في استعمال هذين اللّفظين فيما بعد، ويذهبُ إلى أنّ كلتا ليست ممّا اختصّت بها العربيّة[٤٩]. كما أنّه وجد علامة التثنية في بقايا اللّغة الحبشية كانت(a) كما في عشرا، ومعناها عشرون [٥٠]. فعشر تدلّ على العشرة الواحدة مع الأخرى. وهذا يدلّ على أنّ المثنى كان شائعًا في تلك اللّغةِ ثمَّ زالَ، وبقيتْ بقاياه في المُتحجّرات.

وأمّا المثنّى في الآراميّة الأنجيليّ (إحدى لهجات الآراميّة)؛ فالتثنية مقصورةٌ فيها على أعضاء الجسم المزدوجة، كما في (يداين) و(رجلاين)، وعلامته الياء والنّون، وهذا ما نجدُهُ أيضًا في اللّغة الأكديّة (الآشورية، والبابلية) أي: إنها كانت قليلة الاستعمال للمثنّى، وكان المثنّى عندهم بعلامة الألف اللّينة المتبوعة بالنّون كما في (Apchan)، وتعني: حبلان، وإنّ نون التثنية تحذف إذا أُسندت إلى ضمير كما في (inashu)، وتعني: عيونه[٥١]. قال الدكتور علي فهمي:((عرفتِ الأكديّةُ في مراحلها الأولى حالة التثنية بزيادة ألف ونون، أو ياء ونون – حسب حالة الإعراب – إلى المُفرد كالعربيّة، ثم تلاشتْ هذه الحالةُ إلّا ما كان زوجيًّا، مثل العينين واليدين والقدمين والرجلين والأذنين، وهو ما حدثَ في الدارجات العربيّة، إذ تلاشت التثنية في غير الكتابة))[٥٢]. وأما في العربيّة الجنوبيّة فالتثنية عندهم الأصل فيها أنْ يلحقَ المثنّى فتحة وياء في اللّغة المعينيّة (ay)، ثم زِيدَ مدٌّ ونونٌ قبل العلامة الأولى، كما في (معليان) (Ma'liyanay). وفي اللّغة السبئية كان يسبق المثنّى لفظ (اثنين) مثل: كلمة (نمر) تجمع عندهم: تاني نمران (Tani namiran)[٥٣].

وأمّا التّثنية في اللّغة العبريّة فإنَّ استعمالهم للمثنّى كانَ – في الغالب – للدّلالة على الأشياء المُتلازمة، والأعضاء المُزدوجة في الجسم، وذلك مثل: عين، يد، رجل، جناح، أو في الأشياء الّتي تتألّف من شقّين كالمقص والميزان. ومن أمثلة المثنّى عندهم (يدايم yadayim)، ورحايم: للرحى، ومئوزنايم: للميزان وغير ذلك، وقد اختلطتْ هذه الصيغةُ بالألفاظ الدّالة على الجمع، مثل (شمايم)، أي: سموات، و(مايم)، أي: مياه، فضلا عن الكلمات الّتي جاءت بهذه الصيغة، وهي مفرد مثل صهورايم، أي: الظهيرة[٥٤]. فعلامة التثنية في العبريّة هي ياء وميم مسبوقة بفتحة، ويرمز لها بالرمز العبريّ(ים) فكلمة يد(יד)، في المثنّى تكون(הידיים) يدان[٥٥].

وبينما كان الدكتور السّامرائيّ يذكرُ – في فقه اللّغة المُقارِن – أنّ علامة التثنية في العبريّة ياء وميم مفتوح ما قبلها[٥٦]. نجدُ الدكتور رمضان عبد التّواب يجعلُ علامة الجمع في العبريّة هي الياء والميم، قال:((فقد لزم جمع المذكر حالة واحدة هي الياء والميم كما هو الحال في اللّهجات العربيّة الحديثة))[٥٧]. ولعلَّ اللّغة العبريّة تجعلُ هذه اللّاحقة علامةً للجمع، والتثنية أيضًا في استعمالاتها اللّغويّة.

ويَخْلصُ الدكتور السّامرائيّ إلى أنّ المثنى يرجع بأصولِهِ إلى اللّغات السّاميّة الّتي تشتركُ معه في العلامة والدّلالة، غيرَ أنّه لم يكن ثابتَ القواعد، محدودَ الصّورة، فهناك تردُّد وترجُّح في صيغة المثنّى البدائيّة، وأنّ استقراره في العربيّة بالألف والنون والياء والنون كان أسلوبًا في الكلام لا علاقةَ له بأحوالِ الإعراب؛ لأنّ الياء والنّون كانتْ لغةَ قوم كما أنّ الألف والنّون كانت لغة

أخرى. وكلّ قسم منهما يمثّل لغةَ قسمٍ كبيرٍ من العرب يستعملونها رفعًا ونصبًا وجرًّا. وجعلوا – بعد ذلك– الألف والنّون للرفع وغيرِهِ للنصبِ والجرّ، وهو ما يمثّل مرحلة تاليَّة للتقعيد النّحويّ(٥٨).

نستطيعُ القولَ بعد هذا العرض المتقدّم إنّ المثنّى مادّة وظاهرةً لغويّة ساميّة اختصّتْ بها اللّغة العربيّة، ولزمتها في لغتها منذ أقدم العصور وصولاً إلى يومنا هذا، بخلاف اللّغاتِ السّاميّة الّتي فَقَدَتْها بمرور الزّمن فأصبحتْ مادّة في متحجّراتها اللّغويّة لا غير(٥٩).

المَطْلبُ الرّابِعُ

الجَمْعُ في البَحثِ المُقارِنِ

أمّا الجمعُ فهو ظاهرة لغويّة ساميّة عربيّة مرّت بمراحل وأزمنة حتّى وصلتْ إلى هذه الأنواع من الجموع الّتي هي عليها الآن؛ إذ يرى الدكتور السامرائيّ أنَّ جمعَ التّكسيرِ هو الأصلُ الّذي تطوّر عنه الجمعُ الصحيحُ بنوعيه في مرحلةٍ لاحقةٍ من تاريخ العربيّة، وقد ذهبَ إلى هذا المذهبِ بعدَ أن تتبّعِ مراحلِ تطوّرِ الجمع في اللّغة العربيّة والعصورِ الّتي مرّ بها هذا الجمعُ(٦٠).

واختصّت اللّغةُ العربيّةُ بجمع التّكسيرِ بعدَ أنْ فقدته كثيرٌ من اللّغات السّاميّات الأخرى(٦١)، قال برجشتراسر :((أما الجمعُ فشكلُهُ ممّا تنفردُ فيه اللّغة العربيّة، ولا يشاركُها فيه أو في كثيرٍ منه إلا اللّغة الحبشيّة))(٦٢). إذن نحن بصدد قضيتين تتعلقان بمسألة الجمع، **الأولى:** هي جمع التّكسير وجوده وأسبابه، **والثانية:** ما وجد من جمعٍ تالٍ للتّكسير غير التّكسير، وهو الجّمعُ الصّحيح. فأمّا جمعُ التّكسير فإنّه – بحسب رأي الدكتور السامرائيّ– من الموادِ القديمة الّتي احتفظت بها العربيّة، وهو يدلُّ على اختلاف اللّهجات المحلّية. وهذا يعني أنّنا نجدُ الكلمةَ المفردة في العربيّة قد جُمعتْ بأكثرَ من صيغةٍ من صيغِ الجمع، فالشّيخ – مثلا – يُجمعُ على شِيَخَة، وشيوخ، وأشياخ، وربّما دلَّ هذا على أنّ صيغةٍ من هذه الصّيغِ قد استُعملتْ في جهةٍ من الجهاتِ عندَ قوم من الأقوام في حين أنّ جهةَ أخرى قد أَلِفَتْ استعمال صيغةٍ أخرى من هذه الصّيغ. وهذه الكَثرة في صيغ جموع التّكسير في عربيتنا تستدعي التأمّل وإطالة النّظر، وبعد ذلك لا نستطيعُ أن نفسّرَ وجود هذه الصّيغ بغير القول بتعدد اللّهجات الّتي كانت في عصر النّبوة:((تحتفظ بالطابع المحليّ، وإنها تخصّ لهجاتٍ مختلفةً لم تصلْ حدّ القواعد المقرّرة الّتي تتّبع نظاما مضبوطًا من حيثُ علاقتُها بالوصف والفعل والضّمائر))(٦٣).

إنَّ هذا التعدّد يُوحي إلى تعدّد العربيّة في عصر سابق لعصر العربيّة الموحّدة الّتي وصلت إلينا ونزل بها القرآن، وجاء بها الشّعر العربيّ بوصفه مُدونة عربيّة تدلّ على الفُصحى فيما بعد. وقد أدّى ذلكَ إلى اختلاط الصّيغ الجمعيّة للمفردة الواحدة. بعد ذلك ظهر التمييز الجمعيّ بحسب

الجنس، وهو ما يشيرُ إلى أنَّ جمعي المذكر والمؤنث الصحيحين جاءا في مرحلة تالية من عمر جمع التكسير، إلا أنّ العربيّة احتفظت بالجمعين معاً، فلم تستغنِ عن جمع التكسير بجمع الصّحيح خلافا لكثير من اللّغات السّاميّة، وهذا ما أثبته البحث المُقارِن.

فقد احتفظت اللّغة العبريّة بكلمات متعدّدة مجموعة جمعًا يشبه صيغة منتهى الجموع، ومن ذلك كلمة حنامل (נמלים، hanamil)، الّتي تعني: النمل، وهي بالعربيّة أيضًا بلفظ حنامل، وكذلك في العبريّة عرافل وحلاميش، ويقابلها في العربيّة خلاميش وهي الإبل الّتي تضمأ أربعة أيّام ثم تعود فتشرب في اليوم الخامس، ولعل كلمة (ابيب، חסיד، abib) العبريّة الّتي تعني حصيد في العربيّة، فهذه المفردات تدلُّ على وجود صيغ جمع التّكسير في اللّهجات العبريّة الدارجة قبل أن تصبح لغة أدبية تنتظم هذه اللّهجات [٦٤].

من خلال ما تقدّم يمكنُ القول إنَّ جمع التّكسير في العربيّة يدلُّ على المرحلة البدائية لنشأة هذا الجمع، والجموع الصحيحة تدلّ على أنّها ظهرت فيما بعد انطلاقا من الجنس الّذي هو إمّا مذكر وإمّا مؤنّث، فظهر تبعًا لهذا التعريف جمع مذكّر وجمع مؤنّث، وكان جمع المؤنّث يحصل بالألف والتاء وجمع المذكر بالواو والنون أو الياء والنون. ويمكن أن نستدلَّ على صحّة هذا التّأصيل التّاريخيّ لمسألة الجمع فيما نجده في لغة ساميّة، وهي العبريّة الّتي اطّرد الجمع فيها بالياء والميم، وهذه اللّاحقة توازي في العربيّة الواو والنّون أو الياء والنّون أو الألف والتاء، كما في الأمثلة الّتي عثر عليها في المتحجّرات[٦٥] .

فاطّراد الجموع بالياء والميم في العبريّة يشير إلى المرحلة اللّغويّة العالية الّتي بلغتها اللّغة العبريّة، وهذا لا يعني عدم وجود صيغ قديمة تُشير إلى جموع التّكسير في العبريّة في مرحلتها الأخيرة الّتي انتهى إليها الجمع[٦٦]. أمَّا الجّمع الصّحيح في العربيّة فهو – كما بيّنّا – نتاجُ تطوّر مرحليّ لجمع التّكسير بدليل عدم اختصاصه بالعاقل في بدء مرحلته، فقد شاع في المذكر وغير المذكر من أصول غير عاقلة كـ (سنون) مفرد سنة، والأوْلَى أن تجمع سنة على سنوات جمع مؤنث، وكذلك ألفاظ العقود من العدد كـ: عشرون، وما جاء من ألفاظ على هذا الجمع مثل أهلون بنون، عضون، عزون، وقد عدَّها النّحويّون – فيما بعد – ملحقة بجمع المذكر لمخالفتها القواعد الّتي استنبطوها من الكثير الغالب[٦٧].

أمَّا اللّغة السّريانيّة فكانَ جمعُ الأسماء فيها علامته خطاً هي النقطتان الكبيرتان المسمّاة: (سيامي)، وصوغ جميع المفردات في هذه اللّغة يكون بصّيغتين: إحداهما للمذكر؛ وهي: أن ينتهي الاسم بيوذ ونون، وهذه تقابل جمع المذكّر السّالم في العربيّة إلا أنّها أعمّ منه عند السّريان لعدم

وجود جمع التّكسير في لغتهم السّريانيّة كما موجود عند العرب. والصيغة الأُخرى: هي الأصل للمؤنث، وصيغة الجمع فيها بأنْ تلحقَ آخرَ الاسم المُفرد ألف وتاء، وهذه – كما نرى – تقابل صيغة جمع المؤنث في العربيّة. ولكلٍّ من هاتين الصّيغتين قواعد خاصّة لا بدَّ أنّ تخضعَ لها المفرداتُ عند إرادة الجمع كما في عربيتنا، مثل فاطمة وجمعها على فاطمات بحذف التاء المربوطة عند الجمع[٦٨]، وفي هذه القواعد ما لا يتّسع المقالُ لذكرها.

ومن أمثلةِ هذا الجمع عند السّريانيين كلمة أب تجمع (abahata)، وأم (Emmhata)، وجمع شفة (sphata)[٦٩]. وأمّا في اللّغة العربيّة الجنوبية (السبئية والمعينية) فكان للجمعِ عندهم نوعان؛ أما سالم وأما مكسر، وفي السالم يلحق الرمز (ـ) وهو حرف النّون، والرّاجح أنّ حركاته كانت توافق حركات العربيّ، أي: (una) في حالة الرفع، و(ina) في الجرّ والنّصب، والجمع السّالم كثير في الصّفات، أعني: الفاعل والمفعول، وأمّا سائر الأسماء فهو نادرٌ فيها. وأمّا الأسماء المؤنّثة الّتي آخرها(X) وهي حرف التاء، فلا فرق فيها بين المفرد والجمع في الكتابة لا في اللفظ، فكلمة (بعلات) مثلا يكون لفظها في المفرد بعلة (ba'lat)، وفي الجمع بعلات (ba'lat) بنفس اللفظ، وقد يلحق الرمز(X) الرمز (ا) فيصبح (Xا)؛ لتأكيد الجمع[٧٠].

وأمّا الجمع في الأكديّة (البابليّة، الآشوريّة) فقد عَرفت الجمع المذكّر والمؤنّث السّالمين، وهي في الجمع توافق العربيّة في الصّيغة، وفي القواعد النّحويّة تماماً، إذ إنَّها تضيف الألف والتاء إلى المفرد المؤنّث، والواو والنون للمفرد المذكّر المرفوع والياء والنون للمفرد المذكّر المنصوب أو المجرور[٧١].

وكان الجمع في اللّغة الحبشيّة على قسمين، جمع سالم وجمع مكسّر، والجمع السّالم؛ جمع مؤنّث ومذكّر، والجمع المذكّر يكون بالألف والنون (a)، ويشبه بذلك بعض صيغ جمع التّكسير في العربيّة مثل؛ فرسان ورغفان ونحوها. أمَّا جمع المؤنّث السّالم فينتهي بالألف والتّاء كما في العربيّة، غير أن الحبشيّة تفترق عن العربيّة ها هنا في كونِها لا تحذف تاء التّأنيث من المفردة المختومة بها عندَ إرادةِ جمعه جمعًا سالمًا، إذ يقال مثلا في جمع فاطمة فاطمتات، وأكثر ما تُحذف هذه التّاء في الصّفات واسمي الفاعل والمفعول، مثل: محترمة محترمات، وأمَّا جمع التّكسير فيصغهُ في الحبشية فأقل بكثير من صيغه في العربيّة[٧٢].

وأمّا الجمع في اللّغة العبريّة فإنّ علامة جمع المذكّر فيها هي (ים) مع لزوم حالة واحدة، لكونه لا إعراب في اللّغة العبريّة، وهذه العلامة الخاصّة بالجمع هي الياء والميم (ים) والميم في العبريّة في أواخر الكلمات تقابل النون في الجمع المذكّر في عربيتنا. أما جمع المؤنّث فله علامتان،

هي: العلامة الأولى هي (וֹת) تضاف عند الجمع للاسم المفرد المؤنّث، إذا كان الاسم المؤنّث فيه إحدى العلامات الآتية:"ָה" أو "ַת" أو "ת"، بعد حذف هذه العلامات. أمّا العلامة الثانية فهي إذا كان المفرد المؤنّث ينتهي بالعلامتين: "ִית" أو "ות"، فإنّ علامة الجمع في هذه الحالة تكون بإضافة "יות" بعد حذف حرف "ת" (٧٣).

وقد وردَ الجمعُ في أحيان قليلة في اللّغة العبريّة بالنّون أيضًا كما جاء في الأسفار المتأخرة من العهد القديم، وفي النّصوص الشّعرية، ومن أمثلة ما جمع بالنّون في العبريّة كلمة ملاخين(מלכים)، بمعنى: ملوك، وحطين (חיטה)، بمعنى: حنطة، ومدين(שטיחים)، بمعنى: زرابي، ويامين (ימים)، بمعنى: أيّام(٧٤).

خلاصةُ القول إنّ جمع التكسير في العربيّة لم يتبع نسقًا معيّنًا، وإنما هو استعمال النّاس وما درجت عليه ألسنتُهم، وإنّ جمع الصحيح هو أحدثُ عهدًا من جمع التّكسير، يمثل مرحلة جديدة بدأت بها اللّغة تخضع فيها للقواعد المقرّرة متخلّصة من الشّذوذ وتعدّد الألسنة، ومرحلة الجّمع باللّاحقة (الياء والنون) تساوي مرحلة الجمع باللّاحقة (الياء والميم) في العبريّة، فالجراثيم مأخوذة من الصّيغة العبريّة شراشيم(נבגים)(٧٥).

المطلبُ الخامسُ

صيغةُ (فاعول) بينَ العربيّة والسّريانيّة

إنَّ أقربَ اللّغات السّاميّة إلى العربيّة هي اللّغة السّريانية؛ لأنّ العربيّة عاصرتها في الوقت الّذي عفى الزمان على اللّغات السّاميّة الأخرى، فلم يبقَ منهن إلا الآثار التّاريخيّة. فكانت عونًا للعربيّة، وقنطرةً عبرتْ عليها المعرفةُ القديمةُ في ألوانها المختلفة إلى العربيّة، فضلًا عن التّراث السّريانيّ الّذي كان حافلًا بأهلِ العلم والمعرفة والضّبط، ممّن عُرِفوا بأصحاب "علوم الأوائل"(٧٦).
إنَّ السّريانيّة شأنها شأن اللّغات الّتي تنتمي إلى هذه الفصيلة اللّغويّة الأم، وإنّ المادّة اللّغويّة في أيّ من هذه اللّغات هي مادة ساميّة، ومن ثَمَّ لا بدَّ أنْ تكون في السّاميّة الأم، وبعد هذا ليسَ من الحقّ القولُ بأنّ هذه الألفاظ السريانيّة أو العبريّة أو البابليّة أو الآشوريّة في اللّغة العربيّة أو العكس، وذلك أنّ جمهرةَ ما يتخيّل أنّه سريانيّ أو عبرانيّ أو شيء أخر عُرِفَ في العربيّة لم يكن إلا أصولًا ساميّة عرفتها العربيّة كما عرفتها غيرها من اللّغات السّاميّة، إلا اللّهم كانت تلك الألفاظ من استحداث لغة بعينها، أي: في كيانها الخاصّ بتلك اللّغة(٧٧). لذلك يرى الدكتور السامرائيّ أنْ لا حاجةَ مُلحة لوسمِ كثير من الألفاظ والكلمات بالتّعريب أو الاقتراض من لغات أخرى ما دامتْ اللّغة المقترض منها ترجع إلى فصيلةِ اللّغة المقترضة.

واللّغة السريانيّة كثيرا ما يختلط فيها المصطلح بالآراميّة، ممّا قد يتوهّم الباحثون في كونهما لغتين، وعند الرجوع إلى رأي المستشرقين الّذين عنوا بدراسة اللّغات السّاميّة ومعرفة أصولها وشعابها. نجد منهم من رأى أنّها من لهجات اللّغة الآراميّة بعد أنْ انقسمت على لهجتين شرقيّة عُرِفت بالكلدانيّة، وغربيّة عرفت بالسريانيّة[٧٨]. ومن هؤلاء المستشرقين وأولهم هو وليم رايت الّذي يذهب هذا المذهب[٧٩]. ولو نظرنا في كتاب (التّطور النّحوي للغة العربيّة) وجدنا المستشرق برحشتراسر الّذي تبحّر في الدّراسات السّاميّة يذكرُ اللّغة الآراميّة تارةً واللّغة السّريانيّة تارةً أخرى فيما يعقده من باب بعنوان "الدخيل من الآراميّة"[٨٠] وكذا الأمر بدا لكارل بروكلمان في (فقه اللّغات السّاميّة) من غير تفريق لهما. وعندَ النّظر في كتاب اللّمعة الشّهيّة في نحو اللّغة السّريانيّة نجد القول الآتي:((اعلم أن اللّغة السّريانيّة كانت يوما لغة أمّة عظيمة ... وكانت هذه البلاد كلّها يقال لها عند اليهود آرام؛ لأن آرام بن سام هو الّذي سوّاها وعمّرها ... وكذا ورد اسمها في العهد القديم المكتوب في اللّغة العبرانيّة، ولذلك فاللّغة السّريانيّة لا تُسمّى في العهد القديم إلا الآراميّة، وهذا هو الاسم الأصليّ لها على ما نرى... والسّريان بهذا الاسم خاصّة يعرفون لغتهم))[٨١]. وهو ما أثبته الدكتور السامرائيّ فيما بعد، فيما عقده من نصوص تتبّعها ليثبتَ أنّ اللّغة الآراميّة والسّريانيّة يتناوبان التّسمية للّغة نفسها[٨٢].

إنّ الاقتراض يسدُّ النّقص الحاصل في لغةٍ ما فتقترضُ ما تحتاجه من ألفاظٍ، من لغات أخرى، وهذا الاقتراض يضيفُ إلى العربيّة صيغًا جديدة وبناءً لم يكن من أبنيتها من قبل، وهذا البناء أو الصيغة هي (فاعول). فالعرب لم يشيروا إلى أنّ بناء فاعول من الأبنية العربيّة، وهو ليس من أبنية سيبويه(ت: ١٨٠ هـ)، ولم يُفرد له أحدٌ من العلماء باباً بكتاب، ممّا يدلّ على عدم أصالة (فاعول) في العربيّة، غير أن النّاظر في لغة السّريان يجدُ هذا البناء وارداً في لغتهم بكثرةٍ، وما يزال مستعملا على المستويين الفصيح والدارج[٨٣]. وقد اقترضته العربيّة إلى لغتها فأصبحَ من أبنيتها بعدما دخلتْ كثيرٌ من المفردات السّريانيّة الّتي كانت العربيّة بها حاجة إليها.

وقد أثبته الدكتور إبراهيم السامرائيّ في كتابه (دراساتٌ في اللّغتين السّريانيّة والعربيّة)، وقدّم لنا في نهاية هذا الكتاب عملًا ثمنيًا تمثّل في معجم جمع فيه جميع المفردات الّتي جاءت في العربيّة على وزن (فاعول) مع ذكرِ معانيها، واللّغات الّتي أخذت منها. وقد ابتدأ معجمه المُرتّب على حروف الهجاء بباب الألف بكلمة آجور[٨٤]، وختمه بباب الياء بكلمة ياسوف، قال:((هي قرية بنابلس من فلسطين مشهورة بكثرة الرمان))[٨٥]. وذلكَ ممّا يشيرُ إلى أصالة صيغة (فاعول) في اللّغة السّريانيّة، الّتي أفادتْ منها العربيّة في احتياجها إلى البناء أولا، وإلى المفردات الّتي

استعملتها باللّغة الدارجة والفصيحة، حتّى أصبح هذا البناء كأنه من أبنية العربيّة الّتي تستعملها استعمالات شتى يحكمها السّياق الّذي ترد فيه هذه الصّيغة.

المطلبُ السّادسُ

بحثُ الفعلِ في العربيّة والسَّاميّات

إنَّ موضوعَ الفعل موضوعٌ كبير جدًّا، وهو أكبرُ من أنْ يُبحثَ في هذا البحث الّذي لا تسمحُ فيه المساحةُ من البّسط إلا إجمالًا؛ إذ لم يأخذْ نصيبه من الدراسة المُقارنة بين اللّغة العربيّة واللّغات السَّاميّات، لاسيما أنّ لكلّ لغةٍ من هذه اللّغات نظاما لُغويًّا يتمثَّل بتراكم تاريخيٍّ يُنبئ بقدم الاستعمال اللّغويّ لهذه الأفعال وتصاريفها على مرِّ الأزمنة.

إنَّ البحثَ المُقارن بين اللّغات يقتضي المُفاتشة في جميعِ اللّغات للوقوف – ما استطاع – على أوجه الاختلاف والاتفاق والتأثّر والتّأثير وقوّة الأثر. وإنّ الدكتور إبراهيم السامرائيّ كان قد عَنَى بهذه المُقارنات في بعضٍ من كتبه، تناولَ فيها مسائلَ كثيرةً تشتركُ فيها هذه اللّغات الجزريّة، إلّا أنّه لم يجرِ مقارنةً كبيرة بين العربيّة والسَّاميّات في مسألة الفعل، في باب عقده بعنوان "**الفعل والنظام الفعلي في العربيّة**"، وإنّما أوجزَ القول فيه، فأفضى إلى ذكرِ عناية علماء العربيّة القدماء بموضوعِ الفعل، وأنّهم على الرّغم من اهتمامهم الزّائدِ ببحث الفعل ومعانيه وصوره إلا أنّهم لم يبحثوا في زمان الفعل وتحديداته، ولم يضبطوا الأزمنة في النّحو العربيّ، فلا يُحدّد الزّمن التّحديد الّذي تعرِفه اللّغات غير السّاميّة، أو قلْ إنّ أبنية الفعل فيه لا تفصح عن الزّمان(٨٦). وعلى الرّغم من مكانةِ الفعلِ إلا أنّه لم يحظَ بالدّراسة اللّازمة في العربيّة، ممّا جعل به حاجة إلى الدراسة، قال:((وقد اختلفتِ الأممُ في أشكال الفعل، فهو في العربيّة لا يتعدّى الماضي والمضارع، في حين أنّه يحتوي على صور مختلفة متعدّدة في اللّغات الهنديّة – الأوربيّة .... وليست العربيّة بدعا بين أخواتها السَّاميّات في هذا الباب، فالباحثون في هذه الأسرة يذهبون إلى قلّة صور الفعل فيها))(٨٧).

وقد خلص الدكتور إبراهيم السامرائيّ إلى أنَّ الفعل امتداد للأسماء مأخوذ منها بعد أنْ ثبتت أصالتها في الاسميّة، واستشهد بكلمة (اسم) كونَها كلمة قديمة وُجدَتْ في كلّ اللّغات السّاميّة، ومن اللّغات السّاميّة أفادت العربيّة فصاغت منها فعلًا هو (سمّي). وقد هداهُ البحثُ المُقارن إلى ارجاع طائفةٍ من الأفعال الّتي وجدَها مأخوذةً من أصولٍ جامدة ثابتة في اللّغات السّاميّة، كالفعل رَأَسَ المأخوذ من الرأْسِ، والفعل كَبَدَهُ (أصاب كبده)، والفعل صَبُعَ به وله وعليه، المأخوذ من الإصبع، وكذلك اشتقاق الفعل نَابَهُ يُنيبُهُ المأخوذ من "الناب"، والفعل وَرَكَ، الّذي نتج – أغلب الظن– عنه قولهم: تورَّك في المكان، بمعنى: أقام، وغيرها من الأفعال(٨٨).

إنَّ البحثَ في فعل لغةٍ ما هو بحث متشعّب تتعدّد الزوايا الّتي ينظر إليه منها؛ إذ يمكن أن يُنظر إليه من أكثرِ من زاوية، كالتّعدّي واللّزوم، والنّقص والتّمام، والصّحة والإعلال، والتّصرف والجمود، ومن حيث الزّمن. وهو على تشعبه في غاية الأهمية؛ كونه يمثل الركن الرئيس في الجمل الفعليّة، فضلا عن دلالته على زمن حدوثه. وهي الزاوية الّتي نُحاولُ أنْ ننظرَ إليه منها في بحثنا هذا، ونجدُ البحثَ يستوجبُ تفريعها إلى ثلاث شُعبٍ، تُشكِّل باجتماعها مفهومَ الزمن الّذي تدلُّ عليه.

أوَّلًا: أقسامُ الفعل في العربيّة والسَّاميّات

يُمثِّلُ الفعلُ الرّكن الأساسَ في بناء الجملة الفعليّة، ويجمع النّحويّون على تعريفه بأنّه كلمة تدلّ على معنى أو حدث في نفسها مقترنة بأحدِ الأزمنة الثلاثة، أخذاً بقول سيبويه:((وأمّا الفعل فأمثلة أُخذتْ منْ لفظِ أحداثِ الأسماء، وبُنيتْ لِما مضى، ولِما يكون ولم يقع، وما هو كائن لم ينقطع))[٨٩]. فللفعلِ في أيّ لغة شيئان يمثّلان هيكلَ الفعل يصيّرانه فعلًا؛ هما: الحدث والزّمن الّذي يجري فيه ذلكَ الحدث، فلا يكادُ يأتي فعل في الجملة إلا والزّمن جزؤه ومعناه[٩٠].

ولا يختلفُ تقسيم الفعل في العربيّة عنه في اللّغات السّاميّة، ففي اللّغة العبريّة ينقسمُ من حيث زمنه على ماضٍ (حَرَسَ) ومستقبل (يَحْرِس) وحال (يحرس الآن) وأمر (احرس)[٩١]. فالماضي يقابل الماضي في العربيّة والمستقبل يقابل المضارع في العربيّة، وأما النّوع الثالث فهو الحال يدلُّ على وقوع الفعل في زمن المتكلّم نحو: أنا أكتب الآن، وهو يكتب الآن، وأمّا الأمر فهو كالأمر في العربيّة؛ وذلك بأنْ يؤتى بالمضارع ثم تحذف أحرف المضارعة، ويبقى الفعل كما هو[٩٢]. ولكلّ فرع من هذه الأزمنة جملة قواعد ليس في البحث سعة لذكرها.

وأمّا في السّريانيّة فينقسم – من حيث الزّمن – على ثلاثة أقسام: ماضٍ يتصرّف بإسناده إلى ضمائر الرفع المتّصلة بآخره، ومستقبل (مضارع)، ويزاد في أوّله أحد أحرف المضارعة؛ وهي الألف والياء والنون والتاء، وتزاد في آخره اللّواحق للمخاطبة وغيرها[٩٣]. وأمّا في اللّغة العربيّة الجنوبيّة فقد سكت اغناطيوس عن أزمنة الأفعال في اللغتين المعينية والسبئية، وقسم الفعل على بسيط وهو الأصل، ومزيد بزيادة حرف على أوّله، كما في مضارع العربيّة، ولم يذكر لنا شيئا سوى ما يدخل على الصيغة البسيطة من أحرف الزيادة[٩٤]. وأمَّا في اللّغة الأكديّة (البابلية والآشورية) فالفعل فيها له خاصيتان يتميّز بهما، الأولى: لا يوجد فيها فعل ماضٍ متعدٍ، وماضٍ يدلُّ على عمل، وفعل اختياري بخلاف التأثّر والانطباع. نحو: سمع، بل توجد فيها أفعال لازمة تدلّ على عمل اختياريّ نحو: مشى، فكر. والثانية: فيها صيغتان للمضارع، إحداهما مثل المضارع العربيّ،

والأخرى تختلفُ بإدخال فتحة بعد فاء الفعل، الأولى تدلّ على الماضي، والثانية تدلّ على الحاضر والمستقبل، مثل: (lkbir)، بمعنى: قبر، وبـ (ikabir)، بمعنى: تقبر، وهذه الصيغةُ نفسها في الحبشية وغيرها من اللّغات موجودة، لكنّها لا تدلّ على ما تدلّ عليه في الأكديّة وإنّما معناها النّصب والجزم، يعبر أو يقبر(٩٥).

ثانيًا: قدمُ الفعل في العربيّة والسَّاميّات

إنّ الخلافَ الّذي حصلَ قديمًا عند النّحويين واللّغويين في موضوع أيّ الأفعال أقدم في الوجود؟ وأيّهما الأصل الّذي نتجتْ عنه بقيّة الأزمنة بين المستقبل والماضي والحال. حصلَ مثلُه في العصر الحديث فيما بذله المستشرقون من جهد في معرفة الأصلِ الّذي نشأَ عنه الفعل في السَّاميّات، فذهب أغلبَ الباحثين إلى أن الصيغة الأصليّة إنّما هي صيغة الأمر، ثم اشتُقّت منها صيغة المضارع. وذهبَ ولفنسون إلى أنَّ الصّيغة الأولى هي صيغةٌ شبيهة بصيغة الأمر لا صيغة الأمر نفسها. ممّا يعني أنّ هذه الصّيغة قد تكون مبهمةً تعبّر عن أزمنة مختلفة، ومقاصدَ شتّى كانت تستعمل للدّلالة على جميع صيغ الفعل؛ من ماض ومضارع وأمر، ثمّ انتقلت تدريجيًّا بعد ظهور صيغتي المضارع والماضي؛ لتدلَّ على حدوث الفعل في صيغة الأمر(٩٦).

ويرى الدكتور غالب المطلبيّ أنّ الّذي ساعد على قبول هذا التّصور أنّ صيغة الأمر هي الأقرب إلى الأصلِ الّذي تقومُ عليه المشتقّات عامّة؛ لأنَّه أقلُّ اتّصالًا بالسّوابق واللّواحق، فضلًا عن اتّصاله بالحال. وذهب إلى أن المرجّح عند الكثيرين عدّ صيغة يفعل الأصل الّذي نشأ ليعبّرَ عن كلّ الأزمنة، وقد دعاهم إلى تبنّي هذا الرأي أمور، منها ما وجد في اللّغة الأكديّة من نظام فعليّ يعتمد على هذا البناء في التّعبير عن الأزمنة، إذ لم يظهر فيها بناء فعل الّذي عرفته بقيّة السَّاميّات، فجعلوا ذلك دليلًا على كونِ يفعل أقدم استعمالًا من فعل. فضلًا عن الموازنة التاريخيّة مع لغات أخرى كالأوربيّة الهنديّة الّتي جعلتِ المضارع فيها الصّيغة الأساسية لا الماضي. يزاد على ذلك التّعبير عن الحال بالضّرورة أقوى عند الإنسان من التّعبير عن الأزمنة الأخرى لأسباب نفعيّة، ولعلّ مراقبة نشأة لغة الطفل وطريقة تعامله مع الطّفل الآخر تُساعد على فهم أنّ الصّيغة الأولى للفعل هي (افعل)(٩٧).

هذا ما انتهى إليه التّفسير حول أقدم صيغة للفعل نتجتْ عنها الصّيغ الأخرى، ولعلّي أقولُ بما قاله الدكتور مهدي المخزوميّ والدكتور إبراهيم السامرائيّ من أنّ ما قيلَ في قدمِ الصّيغة لا يخرج عن حدود الافتراضات الّتي ينقصها الدّليل التاريخيّ؛ لانعدام الوثائق اللّغويّة التاريخيّة الّتي

تُعين على الأخذِ بشيء مهم في هذه المسألة، كما أنّ المقارنة – في هذه المسألة – بين العربيّة واللّغات السّاميّة لا توصلنا إلى شيء يُطْمأنُّ إليه في هذا الموضوع(٩٨).

ثالثًا: تحديدُ دَلالاتِ الأزمنةِ

إنّ تقسيمَ الفعل إلى أزمنته الثلاثة لم يحظَ بعناية كافيةٍ من لدنِ النّحويين القدماء، فلم يبحثِ الأقدمون في زمن الفعل وتحديداته على الرّغم من اهتمامهم الزّائد بصوره ومعانيه، ولا تُعرَف حدودُ الأزمنة فيه بشكل دقيق. وهذا التّساهل الحاصل مبعثُهُ قلة ضبط الأزمنة في النّحو العربيّ، بل ((إنّ الفعل العربيّ لا يفصح عن الزّمان بصيغه، وإنما يتحصّل الزّمان من بناء الجملة، فقد تشتمل على زيادات تعين الفعل على تقرير الزّمان في حدود واضحة))(٩٩)، وقد كانت عنايتهم بالفعل من جانب محدود وضيّق، لم يتعدّ حدود العمل(١٠٠). وكان تقسيمهم للفعل تقسيما شكليّا يقومُ على أساس الاعتبار بالصّيغ الصّرفيّة الشّكليّة والزّمن الفلسفيّ موزعين الصّيغ على أقسام الزّمن الثلاثة (فعل–يفعل–افعل)، وهو تقسيمٌ أساسُهُ حركاتُ الفلك غيرُ عابئٍ بالزّمن النّحويّ الّذي ينسجم مع ما تؤدّيه الألفاظُ المترابطة من الوظيفة الزّمنيّة(١٠١). وهذا تقسيمٌ مُرتبكٌ من وجهة نظر الدّرس النّحويّ الحديث؛ لأنّ صيغة فعل قد تأتي وهي تدلّ على الحال والاستمرار، وغير ذلك من الدّلائل الّتي تُخرج الصّيغة عن المضي، فضلًا عن بناء يفعل الّذي قد يأتي بدلالات أخرى فيدلّ على المضي إذا سبقت صيغته بلم أو لمّا الجازمتين(١٠٢).

إنَّ بناء فعل أو يفعل لا يمكنُ أنّ يدّلان على الزّمان بأقسامه وحدوده ودقائقه، وإنما يتحصل الزمان من بناء الجملة، وبما تشتمل الصّيغة عليه من زيادات تعينُ الفعل على تقرير الزّمان في حدود واضحة(١٠٣). وانبرى الباحثون المُحدثون لدراسة الفعل وتحديد دلالاته على الزّمن، فوجدوا لـ (فعل) دلالات متنوعة لأزمنة مختلفة بحسب ما تدخلُ عليه من مقيدات مثل: قد، إذا، ما الدّعائية الّتي تخلّصه للاستقبال، ووجدوا لـ (يفعل) دلالات أخرى غير المضارع، عندما يُسبق بالسين وسوف أو بقرائن أخرى. من هنا أصبحت العناية بالفعل عناية تأخذ شكلًا علميًّا واقعيًّا(١٠٤) ينظرُ إلى الاستعمال اللّغويّ وما يفرضه من معنى دالّ، وكان نتيجة لذلك أن قُسِّم الماضي على القريب والبعيد والمستمر، وقُسِّم المضارع على قريب ووسط وبعيد، وكان ذلك انطلاقة في فهم الزّمن من المستوى الصّرفيّ في شكل الصّيغة، ومن المستوى النّحويّ؛ من خلال ما يدلّ عليه التركيب والسياق، ومن قرائن تُسهم في إيضاح المعنى إيضاحا بارزا(١٠٥).

وهو ما انمازتْ به العربيّة وغيرُها من اللّغات السّاميّة، قال برجشتراسر:((فالخصائصُ المذكورة تميّز العربيّة عن سائر اللّغات السّاميّة، وممّا يزيدها تمييزا عن سائرها تخصيص معاني

أبنية الفعل وتنويعها، وذلك بواسطتين، إحداهما اقترانهما بالأدوات، نحو: فعل، وقد يفعل، وسيفعل، وفي النفي: لا أفعل بخلاف ما أفعل، ولن أفعل بخلاف لا يفعل، وما يفعل. والأخرى تقديم فعل كان على اختلاف صيغة، نحو: كان قد فعل، وكان يفعل ... وإلى آخر ذلك))[١٠٦].

وإنّنا عندما ننظرُ إلى هذا التّحديد في أزمنة الفعل في اللّغات السّاميّة نجد العبريّة فيها شيء من هذا التّحديد، فقد حافظتْ على استعمال المضارع بمعنى الماضي محافظةً واسعة وأكثر ما كان ذلك بعد أحرف العطف، والعربيّة كانت قد فقدت هذا الاستعمال في لغتها، ولم يبقَ عندها إلا بعد النفي بلم أو لن وما وغيرها[١٠٧]. أما اللّغة السّريانيّة فكانت أقربَ السّاميّات إلى العربيّة؛ فهي أيضًا قد تُقدِّمُ قبلَ الفعل صيغًا من صيغ كان أو تؤخّرها بعده، و(كان) في السّريانيّة يرمز لها بـ ما (hwa)، وكثيرا ما تُحذف الهاء فتصبح (wa)، نحو(ktabwa) بمعنى: كان كتب. إلا أنه ليس في السّريانيّة فرق ثابت بين (ktabwa) و(ktab)، فالمعنى واحد في كثير من الأحوال. وهذا يُظهِر لنا طبيعةَ السّريانيّة بخلاف العربيّة، فالسّريانيّة وإنْ حازتْ على كثير من وسائل التّخصيص والتّنويع إلا أنّها لم تستفدْ منها، بل تهمل الفروق مع وجود هذه الأدوات، وتبقى مبهمةَ المعاني مسهبةَ الألفاظ[١٠٨].

خاتمةُ البحثِ

حرصَ الدكتور السامرائيّ على تفسير الظواهر اللّغويّة في العربيّة بالرّجوع إلى دراسة اللّغات السّاميّة والاطلاع على مظاهرها اللّغويّة، وما استقرّ فيها من استعمال لغويّ قارّ، ودراسة مّا تشتركُ فيه هذه اللّغات أو ما يحصلُ فيها من استعمال مُماثل، أو أداءٍ مُقابل للأداء السّاميّ. كالاشتراك الصوتيّ بينَ صوتي الميم والنّون لتقاربهما نُطقًا ووظيفة، فهما من أكثرِ الأصوات في اللّغات السّاميّة حظا في الاستعمال، ففي العربيّة كان النون من الأصوات السهلة الّتي اطمأنت العربيّة إلى السكوت عليه والانقطاع عنده. يقابله صوت الميم الذي له أهميته في الاستعمال السّاميّ، فهما صوتان متقاربان متبادلان. ومن هذين الصوتين برزتْ ظاهرتا التنوين والتمييم، فالتنوين صوت تتشارك في أدائه جميع السّاميّات ووجوده في العربيّة ما هو إلّا امتداد لوجوده في اللّغات الأخرى، التي عُرِفَ فيها بظاهرة التمييم.

يرى الدكتور السامرائيّ أن المثنى يمثل ظاهرة لغويّة في اللّغات، غير أنه لم يكن ثابت القواعد ومحدّد الصّورة، وأن العربيّة القديمة حتى نزول القرآن لم تكن تراعي المثنى في نظام تأليف الجمل نحويا، وأن علامته تتردد بين الألف والنون والياء والنون في العربيّة، ولم تتخصص بلغة من السّاميّات، وكانت علامة التثنية في العربيّة تمثّلُ أسلوبا في الكلام لا علاقة لها بأحوال

الإعراب. وتمييز المثنى بالألف رفعا والياء نصبا وجرًّا يمثِّلُ مرحلة تالية للتقعيد النّحوي. ويرى السامرائيّ أن جمع التكسير في العربيّة لم يتبع نسقا معينا وإنّما هو استعمال الناس وما درجت عليه السنتهم، وأن جمع الصحيح أحدث عهدا من جمع التكسير، فهو يمثل مرحلة جديدة بدأت بها اللّغة تخضع فيها للقواعد المقررة.

ذهب السامرائيّ إلى أن صيغة فاعول ليست عربية وإنما دخلت إلى أبنية العربيّة باقتراض ألفاظ كثيرة اللّغة السريانية، ممّا يدلُّ على أصالتها في السّريانيّة. وأوجزَ القولَ الدكتور السامرائيّ في الفعل ذاهبًا إلى أنّ المقارنة في مسألة الفعل بين العربيّة واللّغات السّاميّة لا توصلُنا إلى شيء يُطمأن إليه؛ كون المقارنة لا تخرج عن حدود الافتراضات الّتي ينقصُها الدّليلُ التاريخيّ. وذلك لا يتنافى مع مذهبه الذي يرى فيه أن زمنَ الفعل لم يلقَ العناية الكافية من علماء العربيّة القدماء على الرغم من اهتمامهم الزائد ببحثِ الفعل ومعانيه وصوره، شأنه في ذلك شأن اللّغات السّاميّة، ممّا جعل أبنية الفعل فيها لا تفصحُ عن الزّمان.

هوامش البحث

(١) فقه اللّغة المقارن، ص١٣٩.
(٢) ينظر: المستشرقون والمناهج اللّغويّة الحديثة، ص٤١.
(٣) مناهج البحث اللغوي بين التراث والمعاصرة، ص١٦٨
(٤) ينظر: الأصوات اللّغويّة، إبراهيم أنيس، ص٤٦.
(٥) ينظر: الأصوات اللّغويّة، إبراهيم أنيس، ص٦٦.
(٦) ينظر: فقه اللّغة المقارن، ص١٢٥، وعلم الأصوات المقارن، ص١٦٥.
(٧) ينظر: في علم الأصوات المقارن، التغير التاريخي للأصوات في اللّغة العربيّة، ص١٦٥.
(٨) ينظر: في علم الأصوات المقارن_ التغير التاريخي للأصوات، ص١٤٦.
(٩) ينظر: في علم الأصوات المقارن_ التغير التاريخي للأصوات، ص١٤٧، ١٤٨.
(١٠) فقه اللّغة المقارن، ص١٣٩.
(١١) مقدمة في لغة العرب، ص٣٤٣، نقلا عن كتاب فقه اللّغة المقارن، ص١٣٩.
(١٢) ينظر: فقه اللّغة المقارن، ص١٢٦.
(١٣) ينظر: فقه اللّغة المقارن، ص١٢٦ – ١٢٧ .
(١٤) ينظر: فقه اللّغة المقارن، ص١٢٨.
(١٥) ينظر: فقه اللّغة المقارن، ص١٣٠ – ١٣١.
(١٦) ينظر: فقه اللغة المقارن، ص١٢٨ – ١٣١.
(١٧) فقه اللغة المقارن، ص١٣٠

(١٨) فقه اللّغة المقارن، ص١٣٤.
(١٩) ينظر: مدخل إلى نحو اللّغات السّاميّة ، ص١٢ – ٧٢، وفقه اللّغات المقارن، ص١٣٤.
(٢٠) ينظر: في علم الأصوات المقارن، ص١٤٨.
(٢١) ينظر: فقه اللّغات المقارن، ص١٣٤.
(٢٢) ينظر: في علم الأصوات المقارن، ص١٤٨.
(٢٣) ينظر: فقه اللّغة المقارن، ص١٣٤.
(٢٤) ينظر: فقه اللّغة المقارن، ص١٣٥–١٣٦، ومدخل إلى علم الأصوات المقارن، ص١٤٨.
(٢٥) ينظر: فقه اللّغة المقارن، ص١٣٦–١٣٧.
(٢٦) ينظر: ظاهرة الإعراب في العربيّة مدخل فيلولوجي، ص٤٩.
(٢٧) الخصائص، ص٣/٦٢.
(٢٨) ينظر: إحياء النحو، ص١٦٥ – ١٦٦، وفقه اللّغة المقارن، ص١٤٠.
(٢٩) فقه اللّغة المقارن، ص١٤٠.
(٣٠) التطور النحوي، ص١١٨ – ١٢٠ .
(٣١) ينظر: فقه اللّغة المقارن، ص١٤٨، وظاهرة الإعراب في العربيّة، ص٤٩، ومدخل إلى نحو اللّغات السّاميّة، ص١٦٤.
(٣٢) ينظر: ظاهرة الإعراب مدخل تاريخي، ص٤٩.
(٣٣) المختصر في علم اللّغة العربيّة الجنوبية، ص١٤؛ وينظر فقه اللّغة المقارن، ص١٤٩.
(٣٤) ينظر: مدخل إلى نحو اللّغات السّاميّة، ص١٦٤.
(٣٥) ينظر: مدخل إلى نحو اللّغات السّاميّة، ص١٦٤.
(٣٦) ينظر: ظاهرة الإعراب في العربيّة، ص٥٠.
(٣٧) ينظر: نحو اللّغات السّاميّة، ص١٦٦ ؛ وظاهرة الإعراب في العربيّة، ص٥٠.
(٣٨) ينظر: نحو اللّغات السّاميّة، ص١٦٧، وفقه اللّغة المقارن، ص١٤٨.
(٣٩) ينظر: نحو اللّغات السّاميّة، ص١٦٨، وفقه اللّغة المقارن، ص١٤٧.
(٤٠) فقه اللّغة المقارن، ص١٤٩.
(٤١) ينظر: فقه اللّغة المقارن، ص٧٥، والتطور النحوي للغة العربيّة، ص١١٢.
(٤٢) ينظر: فقه اللّغة المقارن، ص٧٦.
(٤٣) ينظر: فقه اللّغة المقارن، ص٧٧.
(٤٤) التطور النحوي، ص١١٢.
(٤٥) ينظر: فقه اللّغات المقارن، ص٧٩.
(٤٦) اللمعة الشهية في نحو اللّغة السريانية، ص١٠٣، وفقه اللّغة المقارن، ص٧٩.
(٤٧) فقه اللّغة المقارن، ص٧٩.

(٤٨) ينظر: في قواعد السَّاميّات العبرية والسريانية والحبشية، ص٣٣٩.
(٤٩) ينظر: فقه اللّغة المقارن، ص٧٨.
(٥٠) ينظر: فقه اللّغة المقارن، ص٨٠.
(٥١) ينظر: فقه اللّغة المقارن، ص٧٩ – ٨٠ .
(٥٢) الأكديّة العربيّة، ص١٣.
(٥٣) ينظر: فقه اللّغة المقارن، ص٨٠، والمختصر في علم اللّغة العربيّة الجنوبية، ص١٣.
(٥٤) ينظر: فقه اللّغة المقارن، ص٨٠، ٩٢.
(٥٥) ينظر: اللّغة العبرية قواعد ونصوص، ص٩٣، وفي قواعد السَّاميّات، ص٢٨.
(٥٦) ينظر: فقه اللّغة المقارن، ص٨٠، ٩٢.
(٥٧) ينظر: في قواعد السَّاميّات، ص٢٨.
(٥٨) ينظر: فقه اللّغة المقارن، ص٨٦،٨١، ٨٧، ٨٩ .
(٥٩) ينظر: في قواعد السَّاميّات، ص٨٠.
(٦٠) ينظر: فقه اللّغات المقارن، ص٩٧.
(٦١) ينظر: فقه اللغة المقارن، ص٩٥.
(٦٢) التطور النحوي للغة العربيّة، ص١٠٦.
(٦٣) فقه اللّغة المقارن، ص٩٩، وينظر ص٩٥.
(٦٤) ينظر: فقه اللّغة المقارن، ص٩٧.
(٦٥) ينظر: فقه اللّغة المقارن، ص١١١.
(٦٦) ينظر: فقه اللّغة المقارن، ص١١١.
(٦٧) ينظر: فقه اللّغة المقارن، ص١١٢.
(٦٨) ينظر: اللمعة الشهية في نحو اللّغة الربانية، ص١٠٣ – ١٠٤.
(٦٩) ينظر: التطور النحوي، ص١١٢، وفقه اللّغة السّاميّة، بروكلمان، ص٩٨.
(٧٠) ينظر: المختصر في علم اللّغة الجنوبية، ص١٣.
(٧١) ينظر: الأكديّة العربيّة، ص١٣.
(٧٢) ينظر: في قواعد السَّاميّات العبرية والسريانية والحبشية، ص٣٣٩، وفقه اللّغات السّاميّة، ص٩٨، والتطور النحوي، ص١٠٨.
(٧٣) ينظر: دروس اللّغة العبرية، ص١٠٠، وفي قواعد السَّاميّات، ص٢٨ – ٢٩.
(٧٤) ينظر: فقه اللّغات المقارن، ص١١٤ – ١١٥.
(٧٥) ينظر: فقه اللّغات المقارن، ص١١١.
(٧٦) ينظر: دراسات في اللغتين السريانية والعربيّة، ص٢٢.
(٧٧) ينظر: دراسات في اللغتين السريانية والعربيّة، ص٢٣.

(٧٨) ينظر: دراسات في اللغتين السريانية والعربيّة، ص١٠.

(٧٩) ينظر: دراسات في اللغتين السريانية والعربيّة، ص١٢.

(٨٠) ينظر: التطور النحوي للغة العربيّة، ص٢٢٠.

(٨١) ينظر: اللمعة الشهية، ص٧

(٨٢) ينظر: دراسات في اللغتين السريانية والعربيّة، ص١٣.

(٨٣) ينظر: دراسات في اللغتين، ص١١١ – ١١٢.

(٨٤) ينظر: دراسات في اللغتين السريانية والعربيّة، ص١١٣.

(٨٥) دراسات في اللغتين السريانية والعربيّة، ص١٦٢.

(٨٦) ينظر: فقه اللّغة المقارن، ص٥٢، وص٦١، والفعل زمانه وأبنيته، ص٣، وص٢٣.

(٨٧) ينظر: فقه اللّغة المقارن، ص٥١.

(٨٨) ينظر: فقه اللّغة المقارن، ص٥٩.

(٨٩) كتاب سيبويه، ص١٢/١.

(٩٠) ينظر: زمن الفعل في اللّغة العربيّة قرائنه وجهاته، ص١. والفعل زمانه وأبنيته، ص٢٣.

(٩١) ينظر: دروس في العبرية، ص١٥٥.

(٩٢) ينظر: في قواعد السَّاميّات، ص٤٠ – ٤٦.

(٩٣) ينظر: اللمعة الشهية، ص١٨٥– ١٨٦ ؛ والتطور النحوي، ص٩٠.

(٩٤) ينظر: المختصر في اللّغة العربيّة الجنوبية، ص٦ – ٧ .

(٩٥) ينظر: التطور النحوي، ص٨٧ – ٨٨ ؛ وفقه اللّغات السّاميّة، ص١١٣.

(٩٦) ينظر: تاريخ اللّغات السّاميّة، ص١٥ – ١٦ ؛ والفعل زمانه وأبنيته، ص٥٠.

(٩٧) مجموعة محاضـــرات القاها الدكتور غالب المطلبي على طلبة مرحلة الدكتوراه في كلية التربية جامعة بابل في العام الدراسي ٢٠١٣ – ٢٠١٤ م .

(٩٨) ينظر: النحو العربيّ نقد وتوجيه، ص١٠٩–١١١، والفعل زمانه وأبنيته، ص٤٩–٥٠.

(٩٩) ينظر: الفعل زمانه وأبنيته، ص٢٤، وفقه اللّغة المقارن، ص٥٢.

(١٠٠) ينظر: في النحو العربيّ نقد وتوجيه، ص١٠، و ١٤١.

(١٠١) ينظر: البحث النحوي في تفســير عبد الله شــبر، ص١٧٢ . نقلا عن الدلالة الزمنية في الجملة العربيّة، ص٤١.

(١٠٢) ينظر: في النحو العربيّ نقد وتوجيه، ص١٢٢ – ١٢٥.

(١٠٣) ينظر: الفعل زمانه وأبنيته، ص٢٤.

(١٠٤) ينظر: في النحو العربيّ نقد وتوجيه، ص١٠٢.

(١٠٥) ينظر في هذه المســألة: نحو الفعل، ص٣٠ – ٣٧ ؛ وفي النحو العربيّ نقد وتوجيه، ص١٢٢ – ١٢٥؛ والفعل زمانه وأبنيته، ص٢٤ – ٣٤.

(١٠٦) التطور النحوي، ص٨٩ – ٩٠، وينظر: النحو العربيّ نقد وتوجيه، ص١٥٢ –١٥٣.

(١٠٧) ينظر: التطور النحوي، ص٨٨.

(١٠٨) ينظر: التطور النحوي، ص٩٠.

المصادر والمراجع

١. إحياء النحو، إبراهيم مصطفى، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة، ١٩٥٩م.
٢. الأصوات اللّغويّة، إبراهيم أنيس، مكتبة الانجلو، القاهرة، ٢٠٠٧م .
٣. الأكديّة العربيّة، د. علي فهمي خشيم، مركز الحضارة العربيّة، ط١، القاهرة، ٢٠٠٥.
٤. تاريخ اللّغات السّاميّة، إسرائيل ولفنسون، مطبعة الاعتماد، ط١، ١٩٢٩م .
٥. التطور النحوي للغة العربيّة، برجشتراسر، تر. رمضان عبد التواب، مطبعة الخانجي، ط٢، ١٩٩٤م .
٦. دراسات في اللغتين السريانية والعربيّة، إبراهيم السامرائيّ، دار الجيل، بيروت، ط١، ١٩٨٥م.
٧. دروس في اللّغة العبرية، ربحي كمال، مطبعة جامعة دمشق، ط٣، ١٩٦٣م .
٨. زمن الفعل في اللغة العربيّة قرائنه وجهاته_ دراسات في النحو العربيّ، عبد الجبار توامة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ١٩٩٤.
٩. ظاهرة الإعراب في العربيّة مدخل فيلولوجي، د. غالب فاضل المطلبي، دار كنوز المعرفة العلمية، ط١، ٢٠٠٩م، عمان – الأردن .
١٠. اللّغة العبرية قواعد ونصوص، سيد فرج راشد، دار المريخ، الرياض، د.ط، ١٩٩٣م.
١١. الفعل زمانه وأبنيته، د. إبراهيم السامرائيّ، مؤسسة الرسالة، ط٢، بيروت، ١٩٨٠م.
١٢. فقه اللّغات السّاميّة، كارل بروكلمان، ترجمة: رمضان عبد التواب، ١٩٧٧م .
١٣. فقه اللّغة المقارن، د. إبراهيم السامرائيّ، دار العلم للملايين، بيروت، ط٣، ١٩٨٣م.
١٤. في علم الأصوات المقارن– التغير التاريخي للأصوات في اللّغة العربيّة واللّغات السّاميّة، آمنة صالح الزعبي، دار الكتاب الثقافي، إربد – الأردن، ٢٠٠٥م.
١٥. في قواعد السَّاميّات العبرية والحبشية والسريانية، رمضان عبد التواب، ط٢، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٩٨٣م .
١٦. في النحو العربيّ نقد وتوجيه، مهدي المخزومي، دار الرائد العربيّ، ط٢،١٩٨٦م، بيروت.
١٧. اللمعة الشهية في نحو اللّغة السريانية، اقليميس يوسف داوود الموصلي، طبع في دير الآباء الدومكين، الموصل، ١٨٧٩م .

١٨. المختصر في علم اللّغة الجنوبية، اغناطيوس غويدي، القاهرة، ١٩٣٠م .
١٩. مدخل إلى علم الأصوات المقارن، صلاح حسنين، ٢٠٠٥ – ٢٠٠٦ م .
٢٠. مدخل إلى نحو اللّغات السّاميّة، سباتينو موسكاتي وآخرون، ترجمة د. مهدي المخزومي وعبد الجبار المطلبي، عالم الكتب، ط١، ١٩٩٣م .
٢١. المستشرقون والمناهج اللّغويّة، إسماعيل أحمد عمايرة، دار حنين، الأردن، ط٢، ١٩٩٢م.
٢٢. معاني الأبنية في العربيّة، د. فاضل السامرائيّ، ساعدت جامعة بغداد على نشره.
٢٣. منهج البحث اللغوي مناهج البحث اللغوي بين التراث والمعاصرة، د. نعمة رحيم العزاوي، مطبعة المجمع العالمي العراقي، ٢٠٠١م .
٢٤. نحو الفعل، أحمد عبد الستار الجواري، مطبوعات المجمع العلمي العراقي، ٢٠٠٦م .